

أحزاب مصرية تراهن على الأصوات العقابية لمنافسة النظام

تحالف انتخابي معارض يأمل في إحداث المفاجأة



هل يتغير المشهد في الاستحقاق النيابي

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في مصر بدأت خارطة المشاركة الحزبية تتكشف على أمل أن تكون العملية الانتخابية مغايرة لاستحقاق مجلس الشيوخ الذي شهد عزوفاً من قبل المواطنين في ظل ياس من التغيير.

يوجد حزب قادر على تشكيل قوائم بعدد يبلغ مئة مرشح، ومئة آخرين احتياطياً، دون تحالفات انتخابية.

وانتمى حسام بدر اوي إلى التيار الإصلاحى خلال فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولعب دوراً مهماً أثناء ثورة يناير 2011 لإقناعه بسلم السلطة، ثم تولى منصب الأمين العام للحزب الوطني الحاكم (المخل) لمدة أيام معدودة، وقد استقالته من الحزب الوطني بعد خلافه مع قادة الحزب، قبيل إعلان مبارك التنحي رسمياً عن الحكم.

ويؤيد متابعون أن طرح قوائم لأحزاب ترتدي ثوب المعارضة لا يحمل منافسة حقيقية، ويبدو كنوع من الديكور السياسي لتجميل المشهد الانتخابي، فالنتائج شبه محسومة لصالح حزب مستقبل وطن.

نقى بدر اوي هذا التقدير قائلا: "قطعا تمثل قائمتنا منافسة حقيقية، ولو كانت ديكوراً ما قبلت المشاركة، فتلخي ومنطقي السياسي لا يقبلان خوض الانتخابات بهذه الصيغة، وأرى أن مصلحة البلاد تقتضي وجود بدائل، وليس تياراً واحداً".

تركزت لكل حزب حرية خوض الانتخابات على المقاعد الفردية، التي تمثل نصف عدد المقاعد، فالتحالفات التي تنصب على القوائم التي سوف تكون فيها المنافسة حادة بعض الشيء، لتتسع الدائرة الانتخابية الواحدة، وارتفاع التكلفة التي يتطلبها خوض السباق، ما يجعل المال السياسي ذا أثر بالغ، وهو ما يراه بدر اوي "ضد العملية الديمقراطية".

ورغم أن ثمة تباينات بين الأحزاب المكونة للتحالف في التوجهات والرؤى الأيديولوجية، إلا أن بدر اوي قال "العرب" "تنفق حول العدالة والحرية والدولة المدنية، وسندرك جيداً أوجه اتفاقنا واختلافنا، ولدينا مساحات وأهداف إستراتيجية مشتركة".

وأكد سعيد عبد الغني رئيس الحزب الناصري، أن قائمة حزب مستقبل وطن اعتمدت على مبدأ الإقصاء في الانتخابات بمجلس الشيوخ، وفرضها الشعب وعزف عن التصويت عموماً، وفي حالة البرلمان سوف تأتي مختلفة.

وتستفيد من روابطها مع قوى تاريخية، مثل الحزب الانحادي، والمساعدة في كسر بعض الحلقات الضيقة، والاقتراب تدريجياً من المشهد السياسي في السودان بصورة إيجابية.

وتسابق الجبهة الثورية الزمن لتدشين تحالفات تدعم رؤيتها السياسية عقب تنفيذ بنود ملف السلطة الذي يقر بممثليها في ربع مقاعد الحكومة، ويمتدحها لثمة مقاعد بمجلس السيادة، إلى جانب تمثيل واسع في حكومات الأقاليم والولايات.

وقال أمين الثقافة والفكر بحركة جيش تحرير السودان، عصام إسحاق أحمد، إن الحركة توافقت مع الحزب الانحادي الديمقراطي على التقديم بمقترحات لإصلاح المنظومة القانونية، ونظام المحاكم إلى المجلس التشريعي المقرر تشكيله لاحقاً، وأن الطرفين متفقاً على أن يكون النظام الحاكم مستقلاً فيديرا لياً والنظم اتحادي.

رئيس الوزراء الأردني يتهمياً لمغادرة «الدور الرابع»

عمان - تقول دوائر سياسية أردنية إن مصير الحكومة سيبقى مطلع الأسبوع المقبل على أقصى تقدير، مشككة في الأسماء التي يجري تداولها في شأن خلافة رئيس الوزراء الحالي عمر الرزاز. وارتفعت في الأيام الأخيرة بورصة عدد من الأسماء المرشحة للتكليف بتشكيل حكومة جديدة على غرار رئيس مجلس الأعيان المنتهية ولايته فيصل الفايز، ورئيس الديوان الملكي الأسبق ناصر اللوزي، وزير الداخلية الحالي سلامة حماد، وترى الدوائر أنها مجرد تكهنات لا يمكن البناء عليها.

وبدا رئيس الوزراء عمر الرزاز، على قناعة بقرب مغادرته الدور الرابع (مقر الحكومة في العاصمة عمان)، وقال الخميس لإحدى إذاعات المحلية إن قرار رحيل الحكومة من عدمه يعود إلى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني. وأضاف الرزاز، إن "الحكومة تعمل حتى آخر رفق.. وفي اللحظة التي يتطلب الاستحقاق الدستوري رحيل الحكومة ستكون جاهزين"، خاتماً بالقول "لو دامت لغفرك ما آلت إليك".

وستوريا يجري حل الحكومة بالتوازي مع حل مجلس النواب الذي يفترض أن يتم في السابع والعشرين من الشهر الحالي، بيد أن الوضع غير المسبوق الذي يمر به الأردن جراء تفشي جائحة فيروس كورونا أثار حالة من الضبابية، فضلاً عن أن الشكوك لا تزال قائمة بشأن إجراء انتخابات نيابية جديدة في التوقيت المعلن عنه أي العاشر من نوفمبر المقبل.

وتشهد الصالونات السياسية في الأردن نقاشات محمومة حول ما إذا كان الملك عبدالله الثاني سيعمد فعلاً إلى

في الأيام الأخيرة ارتفعت بورصة عدد من الأسماء المرشحة للتكليف بتشكيل حكومة جديدة على غرار فيصل الفايز

حل حكومة الرزاز والاستعاضة عنها بحكومة جديدة أم أنه سيذهب في خيار حل شكلي التزاماً بنص الدستور ليعيد تكليفها مجدداً مع بعض التغييرات التي قد تطال وزارات لم تقدم الإضافة. ويرى متابعون أن خيار تشكيل حكومة جديدة قد لا يستسيغه أصحاب القرار الرسمي في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المملكة نتيجة تقادم الأزمة الاقتصادية، وتزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا بشكل غير مسبوق يوماً، وهو الإنجاز الوحيد الذي كانت الحكومة تعتد به في الأشهر الأولى من ظهور الجائحة قبل أن تعصف بها الموجة الثانية.

ويفضل العاهل الأردني الإبقاء على نوع من الاستقرار الحكومي لاسيما وأنه لم يعد يفضل على الانتخابات النيابية المفترض إجراؤها سوى أسابيع قليلة بحسب ما هو معلن حتى اللحظة، لكن في الجهة المقابلة هناك شارع يغلي رفضاً لاستمرار هذه الحكومة.

وتواجه الحكومة احتقاناً شعبياً متنامياً وسط اتهامات لها بالفشل في إدارة المعركة مع فيروس كورونا، وإيضاً عجزها عن تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في الأشهر الأخيرة في ظل أرقام نمو مخيفة وارتفاع في معدلات الفقر المرشحة أن تصل إلى 28 في المائة.

وتشكلت حكومة عمر الرزاز، في يونيو من العام 2018 خلفاً لحكومة هاني الملقى، التي أقبلت على وقع احتجاجات شعبية غير مسبوقة تنديداً بفشل السياسات الاقتصادية.

وكان الشارع الأردني يأمل في أن يتخذ الرزاز القادم من خارج النخبة

حركات سودانية تستبق المشاركة في السلطة بعقد تحالفات

تشكل أساس الحقوق الواجبة بشكل متساو بين جميع المواطنين، وممارسة المزيد من الضغوط على السلطات القضائية والمحكمة الجنائية لتسليم المتورطين في جرائم حرب.

واتسمت نقاط التفاهم بين الطرفين بالعمومية دون أن يجري الإعلان عن تفاصيل أهداف الكتلة، الذي من المنتظر أن يتحول إلى تحالف، وهو ما ينسئ بان هناك نقاطاً خافية مرتبطة بتنسيق المواقف من الحكومة الانتقالية.

وارج إسحاق التقارب مع الحزب الاتحادي، الذي يتمتع بقواعد شعبية كبيرة بين الصوفيين في مناطق الهامش، إلى وجود عوامل مشتركة عديدة لقواعد الحركة في دارفور وشرق السودان مع الحزب، الذي يتبنى مواقف سياسية وسطية.

وعقدت الجبهة الثورية تفاهمات مماثلة مع حزب المؤتمر السوداني، السبت الماضي، وشن الطرفان تكتلاً سياسياً للتعامل مع قضايا المرحلة الانتقالية، وبحثا تحويل الشراكة بينهما إلى "تحالف انتخابي".

ويرى مراقبون أن السيويلة في مواقف القوى السياسية تبرهن أنه قد جرى تجاوز التحالفات القديمة التي أسست لبناء قوى الحرية والتغيير، وأن التحالف الحكومي هو مظلة متماسكة من الخارج فقط لضمان الالتزام بالوثيقة الدستورية، لكنه في واقع الأمر قد تحول إلى أجسام متعددة تحمل رؤى مختلفة.

ويقول متابعون إن ثمة مصالح متبادلة بين الطرفين، لأن الحركات المسلحة تستقوي بالأحزاب التي لديها

قاعدة جماهيرية مقبولة تساعدها على تدشين أجندة سياسية تضمن مساندتها ضمن توازنات السلطة الجديدة، ما يدعم وجود جسم مدني لها يقود العمل السياسي بعيداً عن استعمال السلاح، وأن الأحزاب جسر تسير عليه للتعرف على الواقع في المرحلة الانتقالية.

وتبحث الأحزاب السودانية عن القوة التي تستند عليها الحركات عقب السلام، حيث لديها حضور في السلطة، قد توظف لصالح تقوية نفوذها في ظل هيمنة المحاصصات على طريقة اختيار قيادات ممثلي الحكومة والولاة المدنيين، وهو أمر سوف يتكرر مستقبلاً مع إعادة تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري، أبو القاسم إبراهيم أم، أن الانحياز بين الحركات والأحزاب السياسية بشكل خطورة داهية على مستقبل الديمقراطية في السودان، وربما يؤسس لمراحل جديدة من الانقلابات العسكرية، لأنه ستكون هناك طبقة منافسية بين أحزاب لديها أذرع عسكرية داخل الجيش، ما يتعارض مع أسس بناء الدولة المدنية.

ويتشكل التحالف الأكثر خطورة من وجهة نظر الأكاديمي السوداني في التقارب بين الحزب الشيوعي والحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزیز الحلو، والتفاهمات التي جرت مؤخراً بين حزب الأمة القومي، وقوات الدعم السريع. ولفت إلى أنه حال وصول حزب الأمة للسلطة سيؤثر على خطوات السلطة الانتقالية في بناء جيش وطني موحد.

وتساقب الجبهة الثورية الزمن لتدشين تحالفات تدعم رؤيتها السياسية عقب تنفيذ بنود ملف السلطة الذي يقر بممثليها في ربع مقاعد الحكومة، ويمتدحها لثمة مقاعد بمجلس السيادة، إلى جانب تمثيل واسع في حكومات الأقاليم والولايات.

وقال أمين الثقافة والفكر بحركة جيش تحرير السودان، عصام إسحاق أحمد، إن الحركة توافقت مع الحزب الانحادي الديمقراطي على التقديم بمقترحات لإصلاح المنظومة القانونية، ونظام المحاكم إلى المجلس التشريعي المقرر تشكيله لاحقاً، وأن الطرفين متفقاً على أن يكون النظام الحاكم مستقلاً فيديرا لياً والنظم اتحادي.



تفاهم يمهد تحالف بين جناح مناوي والحزب الاتحادي

أحمد جمال

القاهرة - تتسارع وتيرة التحركات السياسية بين القوى السودانية لترتيب الأوضاع قبل الدخول في مرحلة انتقالية ثانية، للمنافسة على السلطة، فما يجري حالياً من تحركات وتحالفات يرمي إلى الاستعداد لمواجهة استحقاقات دقيقة قادمة، ربما لا تتكشف بعد ملامحتها النهائية، لكنها تقود إلى تغييرات في خارطة السياسة.

ووقعت حركة جيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي، الأريعاء، تفاهمات سياسية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)، تضمن التوافق حول جملة من المبادئ الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة ما بعد التوقيع النهائي على اتفاق السلام، مطلع الشهر المقبل.

وجرت التفاهمات، التي وقع عليها نائب رئيس الحزب الاتحادي جعفر الصادق محمد عثمان الميرغني، في وقت تشهد فيه القاهرة حراكاً موازياً لما يجري في الخرطوم، منذ وصول وفد للجبهة الثورية، مكتملة لتحركات مسلحة وسياسية قبل أيام.

ورعت المخابرات المصرية التفاهمات بين الطرفين، في إشارة توحي بأن القاهرة ترى سياسة العزوف التي حكمت علاقتها مع الخرطوم في الفترة الماضية، ويمكن أن تفعل دورها، وتستفيد من روابطها مع قوى تاريخية، مثل الحزب الانحادي، والمساعدة في كسر بعض الحلقات الضيقة، والاقتراب تدريجياً من المشهد السياسي في السودان بصورة إيجابية.

وتسابق الجبهة الثورية الزمن لتدشين تحالفات تدعم رؤيتها السياسية عقب تنفيذ بنود ملف السلطة الذي يقر بممثليها في ربع مقاعد الحكومة، ويمتدحها لثمة مقاعد بمجلس السيادة، إلى جانب تمثيل واسع في حكومات الأقاليم والولايات.

وقال أمين الثقافة والفكر بحركة جيش تحرير السودان، عصام إسحاق أحمد، إن الحركة توافقت مع الحزب الانحادي الديمقراطي على التقديم بمقترحات لإصلاح المنظومة القانونية، ونظام المحاكم إلى المجلس التشريعي المقرر تشكيله لاحقاً، وأن الطرفين متفقاً على أن يكون النظام الحاكم مستقلاً فيديرا لياً والنظم اتحادي.

وأضاف أن الطرفين اتفقا على أن المواطنة

الأجواء العامة تجعل فكرة المنافسة مستبعدة، وتكاد تكون النتيجة محسومة لصالح قائمة مستقبل وطن

وعندما حاول أعضاء حزب المحافظين خوض انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة، واجهوا عراقيل في عملية تقديم أوراق الترشح، كانت إشارة كافية لمعرفة نوايا الحكومة المصرية، وكشفت مصادر معارضة، "العرب"، أن التعتن الحكومي تلاشى في انتخابات مجلس النواب، وظهرت ملامح ذلك أثناء تقديم أوراق الترشح على المقاعد الفردية، لمس كثيرون قدرا من المرونة والحياة، ما يعطي مؤشراً إيجابياً على أن انتخابات البرلمان سوف تأتي مختلفة.

وأكد سعيد عبد الغني رئيس الحزب الناصري، أن قائمة حزب مستقبل وطن اعتمدت على مبدأ الإقصاء في الانتخابات بمجلس الشيوخ، وفرضها الشعب وعزف عن التصويت عموماً، وفي حالة البرلمان سوف تأتي مختلفة.

وتستفيد من روابطها مع قوى تاريخية، مثل الحزب الانحادي، والمساعدة في كسر بعض الحلقات الضيقة، والاقتراب تدريجياً من المشهد السياسي في السودان بصورة إيجابية.

وتسابق الجبهة الثورية الزمن لتدشين تحالفات تدعم رؤيتها السياسية عقب تنفيذ بنود ملف السلطة الذي يقر بممثليها في ربع مقاعد الحكومة، ويمتدحها لثمة مقاعد بمجلس السيادة، إلى جانب تمثيل واسع في حكومات الأقاليم والولايات.

وقال أمين الثقافة والفكر بحركة جيش تحرير السودان، عصام إسحاق أحمد، إن الحركة توافقت مع الحزب الانحادي الديمقراطي على التقديم بمقترحات لإصلاح المنظومة القانونية، ونظام المحاكم إلى المجلس التشريعي المقرر تشكيله لاحقاً، وأن الطرفين متفقاً على أن يكون النظام الحاكم مستقلاً فيديرا لياً والنظم اتحادي.